

## مقدمة\*

### سعيد بنجراد

بين يدي القارئ كتاب عن اللغة والتمدن عامة، وعن حال اللغة العربية في العشرينيات من القرن الماضي تحديدا. كتاب تحدث فيه مجموعة من كبار الأدباء والنقاد والمفكرين، من مشارب متنوعة، عن قدرة اللغة العربية أو عجزها على الاستجابة لتحديات العصر العلمية والفكرية عموما؛ وتحدثوا عن قدرتها على التقاط التحولات التي لحقت نمط العيش وما أفرزته من حاجات جديدة في السياسة والاجتماع وأشياء المحيط وانفعالات النفس؛ فقد تصبح الموضوعات التي ألفتها العين بفعل تعدد التسميات وتنوعها أو غيابها غريبة في الوجدان، ذلك أن وقع الاسم أقوى دائما في الوعي من خطاطات الشيء في الذاكرة.

وهو أمر تؤكد حياة اللغة ذاتها، فقيمة الكلام الإنساني ليست مودعة في موروث قدسي ثابت لا ينال منه الزمن، رغم أهمية هذا الموروث في بناء الهوية وغناها، بل يجب تلمسها في قدرة هذا الكلام على تجديد النظر والفكر داخله، وفي قدرته على تغطية ما يتم اكتشافه من مناطق وأشياء في الذات وفي الوجود. ذلك أن طبيعة المدينة الحديثة لا تدعو إلى "تحصين" الذات بما يُفني بانزواتها داخل زمنية تتحرك خارج التاريخ الكوني، بل تقتضي تأهيلها بما يمكنها من استيعاب ما يأتيها من خارجها استنادا إلى إمكانات لغتها وخصوصية ما أنتجته من إرث حضاري داخلها.

وتحدثوا أيضا عن علاقة الفصح بالدارج، فهناك خطر يمثله "التلهيج" المتزايد للحياة العامة والخاصة، ولن يقود هذا التلهيج، في عرف الكثيرين من هؤلاء، وفي عرف نظرائهم المعاصرين أيضا، إلا إلى التقليل من الطاقة التعبيرية التي تتوفر عليها اللغة العربية في طابعها الأدبي الراقى، أو إلى التشويش على المعاجم العلمية المتخصصة باعتبارها لغة خاصة بالعلماء ولا دخل "للشعب" فيها. فهذه اللهجات لم تكن في كل الحالات تعبيرا عن ميل "اقتصادي" تقتضيه ديناميكية الممارسة الحياتية ( بلورة ما أطلق عليه قديما وحدينا "اللغة الثالثة" )، بل هي إفراز من إفرازات احتكاك المواطن العربي بلغات أخرى ضمن شروط تبعية ثقافية صريحة أو ضمنية، أو هي في الغالب الأعم حاصل انتشار الأمية وتفشيها في أوساط الشعب.

وعلى الرغم من تنوع الصفات التي قدمها هؤلاء وتباينها واختلافها في الشكل، بل وفي الجوهر أحيانا، فإن "الهوية" وحمائيتها من الوافد ( الصديق أو العدو) ظلت هي الأساس الذي تُقاس عليه مصداقية وجدية ما يمكن اقتراحه من حلول يجب أن تُصَب جميعها في اتجاه العودة بالعربية إلى موقعها كما كانت أداة للتعبير عن أهواء النفس، وأداة للتفكير وتدير الشأن اليومي؛ بل يجب أن تظل أداة صلة بين حاضر متجدد باستمرار وبين ماض لا يمكن تحديد موقع الذات في المعيش المعاصر وحركتها فيه إلا من خلال استحضار ما يوجد في الخلف من الذاكرة الجمعية، بكل مظاهر السلب أو الإيجاب فيها. ذلك أن هميش العربية والنيل منها ومن تراثها لن يقود في نهاية الأمر إلا إلى القضاء على حضارة بأكملها.

والحاصل من كل ذلك، أن هناك ما يشبه الإجماع، في الماضي والحاضر، رغم اختلاف شروط "النظر" وتطورها، على تراجع العربية في كل الاستعمالات وتحليلها عن مواقعها في الحياة العامة؛ لقد خرجت، أو أُخرجت، من الشارع والمترل والحوار اليومي، وتخلت عن دورها في تدبير قطاعات المال والأعمال والتربية والتعليم، بل أصبحت هامشية في قطاعات مركزية كالإعلام المرئي. هناك موازين قوى جديدة أفرزها تخلف الأقطار العربية اقتصاديا وسياسيا، كما ساهمت فيها حالات التمازج والتداخل بين الشعوب والثقافات، وأفرزها الإيقاع الجديد للحياة الذي جاء به الغزو الأجنبي قديما، وعملت على توسيعه ونشره الوسائط الجديدة حديثا. وقد حدثت هذه الوسائط، في واقع الأمر، من سلطان كل اللغات، فكلما ازداد نفوذها، تراجع دور اللغة لصالح تواصل "تخطيطي" يكتفي "برسم" العواطف دون التعبير عنها.

فقد تكون اللغة العربية، في مطلق الأحكام الأدبية والعلمية، مالكة لكل المقومات التي تجعلها قادرة على إنتاج المعرفة وتداولها، فلا شيء فيها وفي الواقع يمكن أن يحد من قدرتها على ولوج عالم المعرفة والاستئناس بمصطلحاته ومفاهيمه. إن موروثها الفلسفي والأدبي والعلمي واسع جدا، وإمكاناتها كبيرة في تغطية كل مناطق الوجود الإنساني والطبيعي، وهي ليست لغة معيش يومي يشكو من خصائص في المفاهيم، كما أنها ليست لغة شفوية تحفي بالانفعال أكثر من احتفائها بالتحليل المنطقي. ففي تراثها المكتوب من "العتاد المفهومي والمصطلحي" ما يمكنها من استيعاب معطيات العلم الحديث في كل فروعه. وهو أمر يؤكد حوارها الذي لم ينقطع أبدا مع كل اللغات، ويؤكد أيضا الانتقال السلس للكثير من المفاهيم العلمية الحديثة إلى معجمها واستيطانها ذاكرتها. بل إن كثيرا من مفاهيم العلوم الحديثة مستعارة من العربية نفسها.

ومع ذلك، فإن واقع الحال فيها يكشف، من بداية الغزو الخارجي إلى عصر العولمة والتكنولوجيات الحديثة، عن الكثير من القصور في قدرتها العلمية وفعاليتها في التواصل اليومي والإعلامي، على حد سواء، بسبب شدة منافسة اللغات "القوية" (القوية اقتصاديا وسياسيا وليس ذاتيا)، ونتيجة انتشار مجموعة من اللهجات "المهجنة" التي حدثت من طاقتها على الابتكار. بل إن الوتيرة السريعة للتطور العلمي الذي يعرفه العالم الحديث قد تهددها بالكثير من المخاطر، لعل أبسطها احتمال تخليها النهائي عن موقعها كأداة طبيعية لإنتاج المعرفة وتداولها، واكتفاؤها بدور الحافظ "لهوية تاريخية" لا نستحضرها إلا في الأمداح وحفلات التأين والحديث عن مآثر الموتى. وهو أمر نعين بعض مظاهره في سياسة بعض الدول العربية التي تحرص على فصل المعاهد والمؤسسات الخاصة الموجهة لتلقي العلوم الحديثة بلغات أجنبية (فرنسية، إنجليزية)، عن مؤسسات عمومية تحمي "أصالة" البلد وتحافظ على قيمه الروحية.

لا يتعلق الأمر بطبيعة الحال، بقصور ذاتي، كما يروج لذلك المعادون لها في الكثير من الحالات، هؤلاء الذين يسميهم جبران خليل جبران في هذا الكتاب "سفراء الدول التي يتكلمون لغاتها"، بل هو حاصل إقصاء قصدي بحكم الهيمنة الاستعمارية قديما، أو بحكم النفوذ الثقافي والاقتصادي الأجنبي، أو هو حاصل حالات "اللهات" وراء "نماذج حضارية" "جاهزة" لا تكلف مؤسسات الدولة الكثير من المال والجهد والطاقت البشرية. فيكفي أن نستورد "الوصفات" التامة، فيما يشبه "التمائم" والتعويذات "بلغاتها الأصلية لكي نحل معضلة النمو الاقتصادي والتقني، ونتشي باستنابات هجين لمظاهر التحديث في حياتنا. والحال أن ما لا يدركه الكثيرون، أو يتجاهلون عنه قصد، أن ما سيوضع للتداول في هذه الحالة هو مجموعة من الآلات الباردة التي يمكن التخلص منها دون أن يخل وجود الحامل لها أو يتغير وضعه الحضاري.

قد يكون لانخراطنا في العولمة وطبيعة الميكانيزمات الجديدة التي أفرزها التبادل الاقتصادي والفكري نصيب في تراجع موقع العربية في الحياة العامة والخاصة، وتخليها عن دورها في تسيير دواليب الدولة الإدارية والاقتصادية. إلا أن الأمر أعمق من ذلك فيما يبدو، فالزمنية الحضارية غير الزمن الكوسمولوجي، فما بين تلك وهذا التاريخ والدين والحضارة. لقد داهمتنا المدينة الحديثة على حين غرة، ولم يكن هناك في محيطنا المادي والروحي ما يحميننا من "صدمة" التحديث القسري والفوري والمباشر، فكل ما أنجزناه أو تبنيناه لم يكن حصيلة تطور داخلي، موضوعي ومستقل يجب عن أسئلة هي من صلب تراثنا بأبعاده الثقافية واللغوية، بل جاءنا من فوق، فيما يشبه القدر الذي لا يمكن رده. يتعلق الأمر بمعادلة محتلة في أصلها، ولا يمكن للغة والثقافة أن تنجوا من تبعاتها.

إنها صيغة أخرى للقول إن استيعاب مظاهر التحديث تم ضمن بنيات اجتماعية تقليدية، حافظت على "موروثها" القيمي عبر صبه في قوالب جديدة تُطمئن الذات وتريح الغربي في الوقت ذاته. ف"القبلي" و"الجهوي" و"الإثني" و"العرقى" وما شابهها من التصنيفات، هي التي ظلت تتحكم في الذهنية التي تستورد المنتج "العصري" وتُصَرِّفه بلغته وفق ما يخدم الديمومة التقليدية ويحافظ على جوهرها، ويُجَمَل الظاهر في الوقت ذاته. وهو ما يعني أننا لم نستبدل اللسان العربي بلسان آخر يفصلنا بالمثل عن موروثنا الحضاري، ويدفعنا إلى تبني نموذج حضاري آخر، فهذا أمر لم يقع ولن يقع، لأنه في الغالب مناف لمنطق التطور التاريخي نفسه، بل قادنا إلى الدفع بالعربية خارج

المحيط، وتبعاً لذلك إقصائها من الحضور الفعال في عملية تدبير المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية، مع المحافظة عليها في الاعتناء بشؤون القطاعات التقليدية ذات الأهمية المحدودة.

لذلك لا يتعلق الأمر، في الحالتين معاً، حالة القصور والعجز عن مواكبة إيقاع التمدن المتسارع للكون، وحالة النكوص والانكفاء على الذات والاحتماء بالماضي فيما يشبه "البيات" الأبدي، أو الانغماس المتزايد في دينامية حسية تكنفي بالتقاط اللحظة الاستهلاكية كما تُمثل أمام الذات، (لا يتعلق) بتقلص في عدد التسميات أو تدني مستوى السجلات التعبيرية والإحالات المفهومية المباشرة، فذلك لا يشكل سوى "قطعة الجليد" التي تطفو على سطح البحر، أما جوهر المسألة، في تصور المتأمل للسر اللغوي في كليته، أي النظر إلى اللغة من زاوية موقعها في الكينونة والوعي، فيتعلق بتهديد حقيقي للذات، بما هي في المقام الأول نتاج "نظام لغوي" لا يتحكم في المخزون اللفظي وكميته، أو في عدد التسميات بالزيادة والنقصان فحسب، بل يتحكم في حضور الإنسان داخل المعنى وداخل كل التنويعات الدلالية التي تُعني هذا الحضور وتمنحه تلوينه الثقافي الخاص.

إن الموقف في هذه الحالة يقتضي منا ألا نتعامل مع اللغة باعتبارها "أداة" محايدة تقوم بوظيفتها ضمن تجربة إنسانية خرساء ممتدة في الطبيعة لا في الوعي الذي يلتقطها، فالأمر في هذه الحالة يوحي بإمكانية استبدال لسان بلسان آخر في انفصال كلي عن المكونات الثقافية للذات وطريقة حضورها في الوجود. كما يقتضي أيضاً ألا نتعامل معها باعتبارها جزءاً من تجربة "روحية" يغطي القدسي الثابت فيها على النفعي العارض في الحياة: "ما يقوله الرافي في هذا الكتاب عن العربية: نقول عن مستقبل العربية أن الماضي كان مستقبلاً قبل أن يكون ماضياً... والتاريخ في الحقيقة كأنه ينبت من القبور حيث دفنت القرائح والأفكار والأصول الإنسانية التي يرث منها الخلق، وهذه اللغة تمتاز على اللغات كافة بارتباطها إلى الأصيلين الخالدين القرآن والحديث وهما على وجه واحد أول الدهر وآخر الدهر".

ففي الحالتين معاً، يتم التعامل مع البعد اللساني في التجربة الإنسانية كما يتم التعامل مع كل الأبعاد الأخرى، فاللغة إما أداة موجهة لتحقيق النفعي في الحياة، أو مُنفذ نحو عالم روحي يتحقق في الآخرة. والحال أن أمر اللغة من طبيعة أخرى؛ إن تاريخ الإنسان هو تاريخ اللغة ذاتها، فالحجم الإنساني مودع فيها لا في محيطه الصامت. فلا شيء واضح قبل ظهور اللسان، ولا شيء يمكن أن تستوعبه الذاكرة خارج العلامات، فهي الشكل الرمزي الوحيد القابل للتداول. لقد استعمل الإنسان اللغة لتلبية حاجات داخلية، هذا أمر بديهي، ولكن هذه الحاجات لم تكن سوى تعبير عن القوة الواعية المندفعة إلى الخارج رغبة في التجسد في موضوع من موضوعات العالم به يوجد الوعي ومن خلاله تكتسب الأشياء محددات إضافية، إنما خاصية كل اللغات.

وهذا معناه أن اللغة هي مثنوى الوجود أو هي "بيت الكينونة" (هايدغر)، فلا يمكن تلمس طريقنا إلا على هدى منها، وفي جميع الحالات، فإن معرفة الإنسان شرط لمعرفة خطابها، ومعرفة الخطاب شرط لمعرفة الإنسان (شلايرماخر)، يتعلق الأمر بحلقة هرموسية دائمة تتناسل داخلها أسئلة الإنسان وأحوابه وغاياته، من اللغة إلى الوجود، ومن الوجود إلى اللغة. فالإنسان لا يتحرك ضمن زمنية كلية بلا حدود ولا ضفاف، بل يتطور داخل لغة هي الشاهد الوحيد على وجوده داخل المعنى ومن خلاله ينتمي إلى ثقافة يجب أن تتميز، بالضرورة وبطبيعة اللغة التي أنتجتها، عن غيرها من الثقافات.

ذلك أن لكل ثقافة طريقته في تقطيع المضامين وتسريتها إلى ممارسة تتم ضمن "هنا" و"الآن" وتقوم بها "أنا" مخصوصة. فقد يكون بإمكاننا، في جميع الحالات، استيراد ما نشاء من المنتجات الصناعية، ولكننا لن نستطيع أبداً، أو في حالات نادرة فقط، استيراد "روح أمة" و"عبريتها"، فسر هذه الروح مودع في اللغة. فهي الجوهر وواجهة التحلي الخارجي، وهي مستودع المعارف، وهي شكل الحضور الثقافي في الوقت ذاته. إن ما يتسرب إلى الذاكرة من خلال اللغة ليس "كما" من الكلمات، بل صور رمزية، وطريقة في الوجود وفي تشكل الأشياء في وجداننا.

بعبارة أخرى، إن مصدر تمثالتنا للكون هو اللغة ذاتها، ولا شيء سواها، لذلك لا يمكن للإنسان أن يكون شيئا آخر غير ما يأتيه من هذه التمثالت ( هامبولت)، فما تحتزنه الذاكرة هو "أشكال رمزية" (كاسيرير) هي وحدها ما يمكننا من التواصل مع محيطنا الثقافي المباشر، وهي أيضا ما يمد جسورا بيننا وبين من ينتمون إلى ثقافات أخرى (الحالة التي تمثلها الترجمات). إننا لا نتعلم لغة لكي نسمي أشياء في العالم، إننا نفعل ذلك، في المقام الأول، لكي نتعلم التفكير من خلال أصوات هي السبيل الوحيد للتعرف على العالم وتحويله إلى رموز مستقلة بذاتها.

وهي صيغة أخرى للقول إن شروط التوافق بين الإنسان والوجود مودعة بشكل سابق في لغته. فاللغة هي التي تحدد الطبيعة الدلالية والثقافية للموجودات، بما فيها حالات العدد والنوع والتمييز بين الألوان، فوحدة "المادة" لا يمكن أن تقود إلى تشكيل كوني يوحد بين الرؤى المودعة في دلالات الشيء لا في استعمالاته الممكنة. لقد نُظر إلى الدلالة دائما باعتبارها "حلا للتناقض القائم بين الإنسان الطبيعي والإنسان الثقافي" (بارث). فنحن نُذكرُ أشياء تُوثقها لغات أخرى، ونُوثق ما نُذكره هذه اللغات، نقوم بذلك ضمن إمكانات طبيعة مشتركة، ولكن ذلك يتم دائما استنادا إلى عوالم ثقافية مخصوصة.

لا يتعلق الأمر، في جميع هذه الحالات، بتحديدات لسانية بسيطة مرئية في الكتابة والنطق، بل يتعلق ببلورة رؤية، أو رؤى، للإنسان وللوجود هي ما يُسند الأحكام الاجتماعية والحضارية الخاصة بالتمييزات بين المذكر والمؤنث ضمن هذه الثقافة أو تلك. ويكفي أن نشير إلى أن عوالم المؤنث، كما يحددها لسان العرب، دالة على الضعف واللبونة والمهاشة في كل السياقات، في حين يرتبط المذكر بالقوة والعنف والشدّة في كل السياقات أيضا. فالمحراث يشق الأرض شقا، لأنه مذكر، والحاصدة تلتقط السنابل في السطح لأنها من صنف المؤنث.

وهذا يؤكد بعدا آخر في الوجود اللساني للإنسان، يتعلق الأمر بالترابطات الممكنة بين الجسد واللغة، فلا يمكن فصل الأول عن الثانية، ولا يمكن للثانية أن توجد في انفصال عن الأول، فلكل لغة جسد يحملها، وكل لغة ناطقة في هذا الجسد دون سواه. لذلك "لا يقود الانتماء إلى ثقافتين مختلفتين إلى التحدث بلغتين مختلفتين فحسب، بل يعني استيطان عالين حسيين من طبيعتين مختلفتين" (إ. توماس هال). ينسحب هذا الأمر على اللباس والطقوس الاجتماعية، كما ينسحب على التعبّد في المساجد والكنائس (يجرّص المسلم لحظة الصلاة على وضع غطاء على رأسه، ولا تستقيم العبادة عند المسيحي إلا والرأس عاري).

استنادا إلى ذلك، نحن لا نتكلم فحسب، إن اللغة تتكلمنا، فهي ما يمدنا بطريقة مخصوصة في استعمال أجسادنا لحظة التلفظ، ولحظة التواصل الإيمائي أو الجسدي. ذلك أن كل "شعب يتكلم بالطريقة التي يفكر من خلالها، وإذا كان يفكر بهذه الطريقة، فإن أساس ذلك مودع في استعداداته الجسدية والروحية، وهذا التفكير يؤثر في هذه الاستعدادات (هيردر) ويُشرطها بأشكال خاصة للتحقق. فليس هناك من فاصل بين تقطيع صوتي "محلي" تتشكل من خلاله الكلمات، وبين جسد لا يمكن أن يوجد إلا من خلال إيماءاته. وقد يكون سر ذلك في الغناء أيضا، (الميلوديات المختلفة). إننا نسكن اللغة كما نسكن الجسد، فوقع الحسي الخارجي على الذات مودع في الطريقة التي تُستعمل بها هذه اللغة أيضا.

والحاصل من كل هذه التحديدات الأولية الخاصة بطبيعة اللغة وموقعها في التجربة الإنسانية، أن الشعوب لا تستشار في أمر اللغات التي يجب أن تتكلمها، كما لا يُستشار الوليد في أمر الأصوات التي يجب أن يستعملها لاستيعاب محيط طارئ على حواسه، فالعين لا يمكن أن ترى بدون مفاهيم. إن اللغة "مفروضة" بحكم الانتماء إلى هذه الثقافة دون سواها. فلا خيار أمام الذات المتكلمة، بل هناك ضرورة حياتية تضعها أمام سؤال وجودي: تكون أو لا تكون، ولا سبيل ثالثا هناك سوى الانتحار الحضاري، أو الذوبان المهجين في لغات ستظل على هامش ثقافتها إلى الأبد. إن الذات الموزعة على كل اللغات، بما فيها القاعدة اللهجية لا يمكن أن تحقق تواصلًا سليما، فأحرى أن تنتج فكرا أو معرفة. فهي تتحدث كل اللغات، ولكنها لا تتحدث أيا منا. إن المناطق الوحشة أقوى داخلها من تلك التي تُوثقها الكلمات، فما يأتيها يشكل أداة لا طاقة تعبيرية أصيلة.

وتلك مميزات زمننا الراهن، قديما في بداية القرن الماضي وحديثا في عصر التواصل المفرط. لم يعد من الممكن في هذه الأزمنة العيش في انفصال عن العالم، ولكننا لا يمكن أن نعيش فيه من خلال رؤاه، يجب أن نقبل بالتعدد في اللغات وفي الثقافات، فكل لغة تختفي من الوجود تخسر بها الإنسانية رؤية للعالم، ولكن هذا لا يعني القبول باستباحة الذاكرة أو محوها. فكما أن الارتباط بالعالم لم يعد أمرا اختياريًا، بل ضرورة تُملئها حاجات التبادل الشامل في كل المجالات، كذلك لا يمكن الحديث عن تطورنا الحضاري، أو عن تبنينا للرؤى الحدائية ومنجزات التحديث إلا استنادا إلى إمكانات اللغة التي من خلالها جئنا إلى الوجود. فالإنسان لا يستبدل لغة بأخرى، بل ينتقل من رؤية إلى أخرى، فعوالم الواقع هي خلاف عوالم المفاهيم الرمزية.

فبالإمكان تبادل أشياء ومنتجات، ويمكن استبدال الأشياء بعضها ببعض، وبالإمكان تغيير مظاهر الحياة الخارجية دون أن يختل مضمون الهوية أو يتم التشويش عليها، ولكن لا يمكن المساس بلغة ما دون بسط ستائر جديدة بين واقع الذات في الحاضر، وبين ذاكرتها المنتشرة في كل منتجات الأدب والفكر، ذلك أن قدر الأشياء ليس في مادتها، بل في موقعها داخل اللسان، إنها "ناطقة" من خلال التمثيل الرمزي لا من خلال تربتها الأصلية. إن الناس لا يتداولون فيما بينهم أشياء مادية، بل وجها مفهوما منها، وذلك هو حقيقتها، فما تحتفظ به الذاكرة هو هذا الوجه وليس ما يأتي إلى العين دون وساطة العلامات.

قد يتعلق الأمر بخاصية كونية تتشابه من خلالها كل اللغات، هذا أمر لا شك فيه، إلا أن هذه الكونية لا تنفي أن يكون لكل لغة طريقته في الكشف عن مضامين محيطها، وطريقتها في صياغة مظاهره وفق تحديدات تخص "الفوق" و"التحت" و"المذكر" و"المؤنث" و"اليمين" و"اليسار"، والتمييز بين الألوان. إن حقيقة الإنسان في لغته، وليست في شيء آخر غيرها، فقد يستطيع المرء تعلم ما يشاء من اللغات، لكنه لن يستطيع أبدا التصرف في العوالم الحسية التي تأتيه من لغته الأم. فنحن نتعلم اللغات الأجنبية لكي نوسع من الرؤى التي تتوفر عليها اللغة الوطنية. فلم تستطع فرنسا في الجزائر، بعد قرن ونصف من الاحتلال، "استيطان" وجدان الجزائريين، لقد ظلوا، داخل لغتها، خارج سلطة مخيالها.

إن ما يجب محاربه في نهاية المطاف وبدايته هو النظرة "الأدائية" للغة. فلن تعمل هذه النظرة إلا على إفراغها من حملتها الحضارية، وتحويلها إلى "مطرقة" أو "منجل" أو أي آلة أخرى، أو تحويلها في أحسن الحالات إلى مستودع لمفاهيم ومصطلحات بلا ذاكرة وقابلة للاستعمال في استقلال عما يقوله تاريخها ضمن العلم وخارجها ( المعجم التاريخي الذي ينادي به الكثير من المفكرين لأنه يحفظ ذاكرة الكلمات، لا مردوديتها في التواصل الحالي فقط). وسيكون السؤال المرتبط بهذا التصور فاسدا في أصله، لأن التساؤل عن إمكانية استمرار هذه اللغة في الوجود أو إمكانية التخلي عنها، شبيه بالتساؤل عن إمكانية التخلص من جزء من الذاكرة مقابل مكاسب قد يأتي بها التمدن والتصنيع وكل التكنولوجيات الحديثة.

وهذه المبادئ العامة هي التي تحكمت، بشكل حدسي في الكثير من الأحيان، في تصورات من حاولوا في هذا الكتاب، وفي غيره، الإجابة عن مصير اللغة والهوية أمام زحف التمدن والغزو الاستعماري في بداية القرن الماضي، وتحكمت في تصورات المعاصرين الذين يحاولون اليوم، وفق شروط تاريخية جديدة، بلورة صيغة أو صيغ تخص الجواب عن سؤال مستقبل العربية في ظروف عولمة انصهر فيها العالم في قرية صغيرة، ولم يعد "الضعيف" قادرا على العيش فقط ضمن ما تمده به مقومات هويته في كل تجلياتها الفكرية والتواصلية. فأن تكون اللغة مكونا لا يمكن استبداله بالانتقال إلى سجلات لغوية أخرى، إلا في حالات الازدواجية الموجهة إلى إغناء اللغة الأم، أو حالات الترجمة التي تعد تعبيرا عن التفاعل والتلاقح لا تعبير عن استلاب مرضي، معناه أننا لا يمكن أن نتج حضارة خارج ما تمدنا به لغتنا.

وهناك في العالم من التجارب ما يكفي لتأكيد هذه الحقيقة، لقد استطاعت الصين، من موقع العولمة الجارفة، بناء إمبراطورية اقتصادية عالمية بلغة تشتمل على آلاف "العناصر" ( وليس الحروف)، وقد "فهرتنا" إسرائيل بلغة كانت منسية في نصوص دينية عتيقة لقرون طويلة، ولم يستطع الأفارقة الذين تبنوا الفرنسية أو الإنجليزية إنتاج حضارة خاصة بهم؛ فقد ظلوا يتحركون، طوال تاريخهم الحديث،

داخل لغات عجزت، إلا في النادر من الحالات، عن استيعاب كامل طاقات الإبداع التي تختزنها أرواحهم (حالة إفريقيا الجنوبية حالة خاصة، فقد كان للبيض الأفارقة دور مركزي في مهضمتها). إن تبني لغة غربية بديلا عن اللغة الوطنية لا يخلق من المواطن حدثا، ولا يسهم بالضرورة في خلق إقلاع تنموي شامل يستوعب الاقتصاد والذهنيات في الوقت ذاته.

إن التنمية مشروع حضاري شامل يستقبل الآتي بما يملك من موروث ممتد في التاريخ واللغة والثقافة والحاضر الزمني، وهي الوسيلة الوحيدة للمصالحة بين "زمنية الهوية" وبين "زمنية إنسانية" كونية، بين ما يمكن أن تقدمه الثقافات الأخرى، وعلى رأسها اللغات الأجنبية، وبين قدرة اللغة العربية على استيعاب واحتضان الوافد منها ومن ثقافتها، بما في ذلك قدرتها على "تفصيح" المحيط بالانفتاح على ما تنتجه الممارسة من مفردات ومفاهيم يجب أن تعرف طريقها إلى قواميس حديثة من خلالها يُقاس تطور اللغة، ومن خلالها تنتعش ذاكرتها وتمتد لتستوعب المزيد من المساحات.

فلا حياة للغات خارج الممارسة، لذلك سيظل المرجع الأسمى للغة العربية هو "الكلام"، أي التداول النفعي، بما يعنيه من تسمية وإبداع وإنتاج للدلالات الثانية، لا الطابع القدسي أو التراثي فيها. وستكون العمامة ضمن هذا المرجع مصدرا من مصادر تجدها كما هو التوليد الذاتي، ولكنها يجب أن تكون تابعة لها لا أن تتطور على هامشها من خلال انتشار ألفاظ مستوردة من لغات غربية موجهة للتسمية والتعبير عن النفس خارج الأساس الحضاري الذي ولدت ونمت داخله.

إن التواصل الفعلي بين الأفراد تتحكم فيه مسألتان: نمو الوعي والرصيد الحضاري والقضاء على الأمية أولا، ويتحكم فيه ما يسمى "الاقتصاد" الذي تقتضيه الحاجة التواصلية ثانيا، فضغط هذه الحاجة المباشرة يقود بالضرورة إلى بلورة لغة مرنة لا تكثر كثيرا للقواعد الصوتية والتركييبية، ولكنها تستمد مقوماتها من اللغة المعيار، كما هو الشأن في كل اللغات، وإن بأشكال متفاوتة. فلغة العمال والفلاحين ولغة المهمشين، عندنا وعند غيرنا، ليست هي لغة الأساتذة في الجامعات، ولغة تدبير شؤون الحياة اليومية ليست هي لغة التخصص العلمي.

يكفي، لتقليص الهوة بين الدارج والفصح، إشاعة التعليم والقضاء على الأمية وإعادة اللغة العربية إلى الشوارع وواجهات المتاجر، إعادتها إلى تسمية أشياء حياتنا وانفعالاتنا. قد يبدو الأمر ميكانيكيا، وتبسيطا، ولكنه الحقيقة في واقع الأمر، يكفي للتأكد من ذلك المقارنة بين لغة المثقفين اليومية (في المقاهي لا في مدرجات الجامعات أو قاعات المحاضرات) وبين لغة شرائح واسعة من المجتمع ما زالت ترزح تحت وطأة الجهل والتهميش والأمية. وعدا ذلك، فإننا سنعيش ازدواجية مزيفة، أو هي ازدواجية "هجين" لأنها لا تحترم تقسيم عمل صارم يضع السجل اللغوي الوافد في خدمة نمو ثقافي يتجلى داخل اللغة الوطنية، لا في مظاهر تحديث مزيف لا يطال الذهنيات وأتماط السلوك.

قد يكون ذلك نتاج الطريقة التي دخلنا بها العالم الحديث، فانخرطنا في هذا العالم كان منذ البداية "جزئيا"، أو كان "صوريا"، فنحن لم نعش آلام مخاض الولادة إلا في شكل صدى مازالت تردده النخبة المثقفة وتنشئ بمتعة الإبداع فيه داخل أسوار الجامعات تحت رقابة سلطة سياسية يعينها الأمن أكثر مما تنير اهتمامها المشاريع الحضارية. ووفق هذه الحاجات الأمنية تحقق تحديث مظاهر الحياة عندنا، لذلك لم يكن التحديث اختيارا "حدائيا" يفرزه أو يستوعبه نمو داخلي تدريجي يوازي بين حاجات البنية الذهنية وبين إمكانات الواقع الاجتماعي.

وضمن هذه المعادلات، ستستمر اللغة العربية في الوجود، هذا أمر مؤكد: ستظل حية في المساجد ومنابر الوعظ والإرشاد والتوجيه الديني، وحية في بعض الفضائيات الإخبارية والبرامج السجالية، ولكنها ستختفي، أو تكاد، من التداول اليومي. لن تحل محلها لغة أجنبية، كما يتوهم ذلك البعض، عن جهل أو عن قصد، فاللغات لا تُستتبت بقرار إداري أو سياسي، بل ستختفي في ثنايا لهجات محلية مطعمة بالكثير من المفردات الأجنبية المُدرّجة التي غالبا ما تلج العربية وقد فقدت طاقتها التعبيرية الأصلية.

يتعلق الأمر بما يشبه العودة إلى حالة من الحسية الوثيقة الصلة باستهلاك مواد أو خدمات، حيث تختفي الإحالات المفهومية المجردة في ردود أفعال شبيهة بالمشيرات البصرية ذات الطابع الانفعالي اللحظي. إن شوارع بعض البلدان العربية ( دول المغرب العربي على الخصوص) تعج بلوحات إشهارية تروج لمنتجات "بلغة" لا يمكن فهمها بأية لغة أخرى، ووحدها الحاجة الاستهلاكية تمكن العين من التقاط غاياتها النفعية.

والخلاصة أن اللغة ستظل دائما هي النافذة الوحيدة الممكنة على عالم خارجي لا يمكن أن يستقيم وجوده إلا عبر ما تقدمه إمكانات المفهمة فيها. ذلك أن الإرث الحضاري لا يكتفي بالإحالة على اللغة باعتبارها مجموعة من القواعد تشمل التركيب والدلالة والصوت فقط، بل تتسع هذه القواعد لتشمل كل منتجات الموسوعة الفكرية والفنية التي أنتجها الاستعمال الخاص لهذه اللغة، أي مجموع التقطيعات الثقافية التي يلج عبرها المتكلم محيطه، واستنادا إليها يكشف عن أناه، ما يميزه عن غيره ويضعه فردا موجودا في مواجهة آخرين ليسوا هو، في اللحظة وفي التاريخ معا، وهي أيضا المنفذ المفضل "للنحن"، تلك المصفاة، الضابط الاجتماعي الذي تتوحد من خلاله كل الأناات الممكنة.

وهذا ما تؤكد كل الأحكام: إن اللغة قدر لا يمكن رده إلا بالامتثال لقضائه؛ إننا لا نتخلص منها بعد استعمالها. لذلك لا نختار لغاتنا، تماما كما لا نختار آباءنا ولون بشرتنا، كما أكدنا ذلك أعلاه، إننا نرث من خلال اللغة رؤية وموقفا وتصنيفا وأحكاما تنصب كلها على النفس والآخر والمحيط الطبيعي، تماما كما نرث الإخوة والأخوات و"الخريطة الجينية". إن فرض لغة ما أو التخلي عنها قسرا أو طوعا لن يقود إلا إلى التشويش على الذاكرة وعلى طريقة تمثيلها للعالم واستيعاب حدود السلوك الفردي والجماعي على حد سواء. قد "نكره" الآخرين، وقد يكرهوننا هم أيضا، لأننا نُنكر وينكرون ما تبنيه اللغة عنا وعنهم، لا ما يمكن أن نقوله حقيقتنا وحقيقتهم في الواقع.

استنادا إلى كل ما قلناه، يجب التأكيد أننا لن نعيد للغة العربية بماءها ودورها الفعلي في المجتمع بتأسيس الجامع اللغوية وتكوين النحويين والبلاغيين وجهابذة اللغة، علينا أن نفعل ذلك من خلال إعادتها إلى الشارع، إلى واجهات المتاجر وإلى الحديث اليومي، ليس من خلال ملفوظات مسكوكة شبيهة بصكوك الغفران، ولكن من خلال الاعتراف بتفاوتات السجلات اللغوية، وتباينها من فئة إلى أخرى ومن قطاع معرفي إلى آخر ومن حالة تواصلية إلى أخرى. تلکم بعض العناصر الأولية التي يجب اعتمادها من أجل تأهيل العربية وجعلها النافذة المفضلة والمركزية للتعاطي مع الآخر ومع منتجاته في كل الميادين.

-----  
\* - المقدمة لتي وضعناها للكتاب الذي صدر عن مجلة "الدوحة" بعنوان فتاوى كبار الكتاب والأدباء حول اللغة العربية والمدنية الحديثة